ⵜⴰⵎⵓⵏⴰⴹⵉⵍ-ⴰ
Almounadil-a

المناضلة

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

الذكرى الـ 65 لاغتيال باتريس لومومبا (1925-1961).

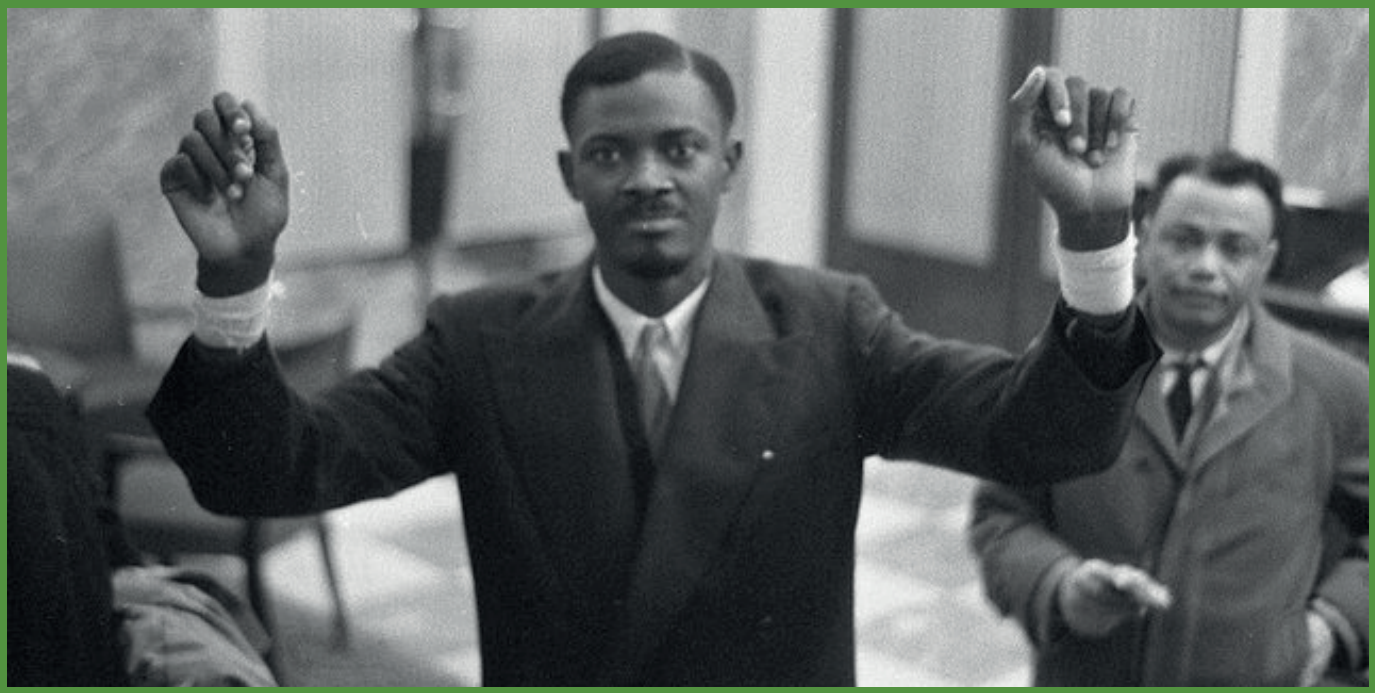

منشورات جريدة المناضلة-ة؛ ملف يناير 2026

- لماذا اغتيل باتريس لومومبا ؟
- إحياء ذكرى باتريس لومومبا، الذي اغتيل في 17 يناير 1961
- خطاب باتريس لومومبا في البرلمان بعد خطابي الملك بودوان والرئيس جوزيف كاسافوبو، في يوم إعلان استقلال جمهورية الكونغو.

ذاكرة كفاح الشعوب ضد الامبريالية
الذكرى الـ 65 لاغتيال باتريس لومومبا (1925-1961).

تقديم جريدة المناضل-ة

في الذكرى الخامسة والستين لاغتيال باتريس إيميري لومومبا، لا نستحضر مجرد صفحة دامية من تاريخ الكونغو، بل نعيد فتح ملف كامل من صراع بلدان الجنوب العالمي ضد الاستعمار، وضد آلياته المتجددة في الهيمنة والنهب وإخضاع الشعوب. إن استحضار لومومبا اليوم فعل سياسي بامتياز، وموقف يساري تقدمي يندرج ضمن معركة الذاكرة، ومعركة الحاضر في آن واحد.

لم يكن لومومبا زعيماً وطنياً تقليدياً، بل مثّل لحظة قطيعة جذرية مع الإرث الاستعماري البلجيكي، ومع النظام الإمبريالي الذي كان يعيد ترتيب إفريقيا المستقلة شكلياً بما يخدم مصالح الرأسمال العالمي. لقد عبّر مشروعه السياسي عن طموح شعبي واضح: سيادة وطنية حقيقية، وتحكم ديمقراطي في الثروات الطبيعية، وبناء دولة ما بعد الاستعمار على أسس العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. ولهذا بالذات جرى اغتيال لومومبا.

إن اغتياله سنة 1961 لم يكن حادثاً معزولاً ولا انحرافاً في مسار الانتقال السياسي، بل كان جريمة دولة عالمية، اشتركت فيها قوى استعمارية قديمة وأجهزة إمبريالية حديثة، بتواطؤ مع طبقات اجتماعية محلية تابعة. شكّل لومومبا خطراً حقيقياً لأنه فضح العلاقة البنيوية بين الاستعمار القديم والنيوليبرالية الوليدة، وبين السيطرة السياسية والنهب الاقتصادي المنظم.

من منظور يساري تقدمي لا يهدف إحياء ذكرى لومومبا إلى تمجيد فرد، بل إلى إعادة الاعتبار لمشروع تحرري أجهض بالقوة، ولملايين المناضلين-ات المجهولين-ات الذين واللواتي دفعوا-ن ثمن مقاومتهم-هن للاستعمار الجديد. كما يفرض هذا الاستحضار ربط الماضي بالحاضر: من الكونغو إلى فلسطين، ومن إفريقيا إلى أمريكا اللاتينية، حيث ما تزال آليات الإخضاع نفسها تُعاد بأشكال مختلفة، تحت عناوين «التنمية»، و»الاستقرار»، و»السوق الحرة».

يأتي هذا الملف عن باتريس لومومبا مساهمة في تفكيك الإرث الاستعماري، وفي الدفاع عن حق الشعوب في السيادة والاختيار الحر، وفي التأكيد على أن معركة التحرر لم تُحسم بعد. فلومومبا لم يُهزم، بل جرى إسكات صوته مؤقتاً؛ أما مشروعه، فلا يزال حياً في كل نضال تقدمي ضد الإمبريالية، وضد كل أشكال الاستغلال الطبقي والتبعية.

لماذا اغتيل باتريس لومومبا؟

كان باتريس لومومبا زعيمًا راديكاليًا لحركة الاستقلال الكونغولية، قاوم الاستعمار البلجيكي ومصالح الشركات. لذلك، اغتيل خلال انقلاب دعمته الولايات المتحدة قبل 65 عامًا.

نُشرت هذه المقابلة قبل ست سنوات.

مقابلة أجراها سعيد حسيني**
مع جورج نزونغولا-نتالاجا*
Georges Nzongola-Ntalaja

وُلد الزعيم الراديكالي المناهض للاستعمار، باتريس إيميري لومومبا، عام 1925، وأصبح أول رئيس وزراء للكونغو التي نالت استقلالها حديثًا في سن الخامسة والثلاثين. لكنه اغتيل في 17 يناير 1961، بعد سبعة أشهر من توليه المنصب.

عارض لومومبا العنصرية البلجيكية، وذلك بعد سجنه عام 1957 بتهم ملفقة من السلطات الاستعمارية. وبعد قضائه اثني عشر شهرًا في السجن، عمل بائعًا للبيرة، حيث طوّر مهاراته الخطابية، وازداد اقتناعًا بأن الثروة المعدنية الهائلة للكونغو يجب أن تعود بالنفع على الشعب الكونغولي لا على مصالح الشركات الأجنبية.

تطورت آفاق لومومبا السياسية إلى ما هو أبعد من الكونغو؛ إذ انخرط سريعًا في موجة القومية الأفريقية الأوسع التي اجتاحت القارة. وبدعوة من الرئيس الغاني كوامي نكروما، حضر لومومبا، في ديسمبر 1958، مؤتمر الشعب الأفريقي المناهض للاستعمار بمشاركة جمعيات مدنية ونقابات عمالية ومنظمات شعبية أخرى.

دفعت المطالب الجماهيرية بإجراء انتخابات ديمقراطية، بعد عامين، الحركة الوطنية الكونغولية بقيادة لومومبا إلى تحقيق فوز ساحق في أول انتخابات برلمانية في الكونغو. وتولى الزعيم القومي اليساري منصبه في يونيو 1960.

أثارت مقترحات لومومبا الشعبوية التقدمية ومعارضته للحركة الانفصالية في كاتانغا (التي كانت تحت سيطرة الدول الاستعمارية في جنوب إفريقيا بقيادة البيض وأعلنت استقلالها عن الكونغو في 11 يوليو 1960) عداء مصالح أجنبية ومحلية؛ وهي: الدولة الاستعمارية البلجيكية، وشركات استخراج الموارد المعدنية من الكونغو، وبالطبع قادة دول جنوب إفريقيا الخاضعة للسيطرة البيضاء. ومع تصاعد التوترات، ورفض الأمم المتحدة طلب الحصول على الدعم، لجأ لومومبا إلى المساعدة العسكرية السوفيتية لوقف الأزمة المتصاعدة في الكونغو بفعل الانفصاليين المدعومين من بلجيكا. كانت هذه القشة التي قصمت ظهر البعير.

أدى القبض على لومومبا وتعذيبه وإعدامه في انقلاب دعمته السلطات

البلجيكية والولايات المتحدة والأمم المتحدة، إلى موت جزء من حلم الكونغو الموحد والديمقراطي والمتعدد الأعراق والأفريقي.

شكَّل اغتيال لومومبا وتعيين الديكتاتور المدعوم من الولايات المتحدة، موبوتو سيسي سيكو، خلفًا له، أساسًا لعقود من الصراعات الداخلية والديكتاتورية والتدهور الاقتصادي، عانت منها الكونغو ما بعد الاستعمار. زعزع حكم موبوتو الوحشي، من عام 1965 إلى عام 1997، استقرار المجتمع الكونغولي، وأدى إلى سلسلة من الصراعات المدمرة، المعروفة باسم حرب الكونغو الأولى والثانية (أو "حروب أفريقيا العالمية"). لم تقتصر هذه الصراعات على تقسيم المجتمع الكونغولي فحسب، بل

امتدت لتشمل جميع جيران البلاد تقريبًا، لتضم في نهاية المطاف تسعة بلدان أفريقية وحوالي خمسة وعشرين جماعة مسلحة. وبانتهاء الصراع رسميًا، حوالي عام 2003، كان ما يقارب 5.4 مليون شخص قد قضوا جراء القتال وتداعياته، مما جعل هذه الحرب ثاني أكثر الصراعات دمويةً منذ الحرب العالمية الثانية.

رغم اغتياله، لا يزال لومومبا، في ضوء المسار المضطرب للكونغو، مصدر يأس ونقاش وإلهام بين الحركات الراديكالية والمفكرين في جميع أنحاء إفريقيا وخارجها. حاور جاكوبين سعيد حسيني مؤخرًا جورج نزونغولا-نتالاجا، مفكر كونغولي بارز ومؤلف سيرة حياة لومومبا، عن حياة وموت وسياسة الزعيم القومي الراديكالي.

سعيد حسيني: الحدث الأكثر شهرة في حياة لومومبا هو بالتأكيد نهايته المأساوية. ورغم الاعتراف الرمزي على الأقل بدور بلجيكا في مقتل لومومبا، لم تُجرَ أي محاكمة من هذا النوع في الولايات المتحدة. من وجهة نظرك، كيف سيكون شكل التعويض الكامل عن مقتل لومومبا؟

جورج نزونغولا-نتالاجا: لا يمكن تعويض مقتل لومومبا تمامًا. لا يمكن لأي مبلغ مالي أو أي شكل آخر من أشكال التعويض أن يفي بخسارة الكونغو لقائدٍ ملهمٍ كان بإمكانه أن يسهم في بناء بلد عظيم لمدة خمسة وثلاثين عامًا. ولا يمكن لأي مبلغ من المال أن يعوض أبناءه بعد أن نشأوا دون أب حنون وداعم يرشدهم خلال طفولتهم ومراهقتهم وشبابهم. وهذا ينطبق أيضًا على زوجته وأقاربه الآخرين، الذين لا يمكن للمكاسب المادية أن تخفف من خسارتهم.

يجب على المتواطئين في جريمة قتل لومومبا أولاً الاعتراف بالجريمة المرتكبة ضده وضد عائلته والكونغو وأفريقيا؛ والاعتذار عن إيذائهم في هذا الصدد، والسعي لتكريم أول قائد منتخب ديمقراطيًا في الكونغو عبر تعزيز إرثه في المدارس والتعليم العام والفعاليات الثقافية في جميع البلدان التي شارك قادتها في اختفائه.

سعيد حسيني: اشتهر لومومبا بنظرته العالمية للتعددية العرقية، رغم نشأته في موطنه الأصلي ذي التنوع العرقي والثقافي، بل وحتى الجامعة الأفريقية. هل كانت هناك جوانب من تعليم لومومبا المبكر في سانكورو Sankuru هيأته لإيلاء الوحدة الكونغولية والتنوع العرقي تقديرًا كبيرًا؟

جورج نزونغولا-نتالاجا: يشتهر إقليم سانكورو Sankuru في جمهورية الكونغو الديمقراطية بكونه موطنًا تقليديًا لشعب التيتيلا الذي ينتمي إليه لومومبا، إلا أنه يضم أيضًا سكانًا من جماعات عرقية أخرى استقرت فيه نتيجة أنشطة تجار الرقيق السواحليين العرب أو أنشطة المستعمرين البلجيكيين. ومن بين هذه الجماعات الكوسو Kusu القادمون من مانييما Maniema، واللوبا Luba، والسونغي Songye، إضافة إلى مجموعات أخرى من إقليم كاساي Kasaï، فضلاً عن شعب المونغو من إقليم الإكواتور l'Équateur.

وإلى جانب نشأته في محيط متعدد الأعراق، أمضى لومومبا مرحلة تكوينه المهني كموظف من الطبقة الوسطى بين عامي 1944 و1956 في مدينة كيسانغاني Kisangani (ستانليفيل Stanleyville سابقًا)، وهي إحدى كبريات مدن الكونغو وأكثرها تنوعًا عرقيًا.

سعيد حسيني: كتبت أن لومومبا، خلال عمله موظفَ بريدٍ في الإدارة الاستعمارية البلجيكية، أبدى في بداياته انجذابًا لفكرة الحصول على صفة "المسجَّل" والتخلي عن تصنيفه ككونغولي «أصلي» مقابل نيل مكانة أوروبية أو اعتراف اجتماعي؛ فمتى تخلّى عن هذا الطموح ليعتنق موقفًا معارضًا جذريًا للمشروع الاستعماري البلجيكي؟

جورج نزونغولا-نتالاجا: نال لومومبا في كيسانغاني بطاقة الاستحقاق المدني وصفة "المسجَّل"، غير أن هذه المكاسب التي أوحت بإمكانية الارتقاء داخل النظام الاستعماري سرعان ما تبيّن أنها وهم، إذ واصلت العنصرية فرض نفسها من خلال الحاجز القائم على اللون والأجر.

وبرغم إسناد منصب يُعد تقليديًا حكرًا على الأوروبيين، وهو مدير قسم الحوالات، ظل أجر لومومبا يُحدد على أساس العِرق لا طبيعة المسؤولية؛ إذ لم يكن يتقاضى عام 1956 سوى ما يعادل 100 دولار أمريكي، أي ما بين عُشر وخُمس عشر ما يتقاضاه موظف أوروبي يؤدي العمل ذاته. وفي الوقت نفسه، حظي زملاؤه الأوروبيون بسكن مجاني وسيارات وإجازات مدفوعة الأجر بالكامل، إضافة إلى حق العودة إلى بلجيكا كل ثلاث سنوات.

أسهمت هذه الوقائع، إلى جانب غيرها من مظاهر النظام الاستعماري، في أن يتخلى لومومبا في نهاية المطاف عن وهمه الساذج بإمكانية تعاون البيض والمتطوّرين (évolués) جنبًا إلى جنب للارتقاء بـ«الجماهير الجاهلة» داخل مجتمع بلجيكي-كونغولي مشترك، ودفعته إلى اعتناق القومية الأفريقية والكونغولية.

سعيد حسيني: كيف ينظر القوميون الكونغوليون إلى العنف كوسيلة لتحقيق الاستقلال السياسي، وما هو موقف لومومبا من هذه المسألة؟

جورج نزونغولا-نتالاجا: بوجه عام، كان قادة الحركة الوطنية الكونغولية متمسكين بمبدأ اللاعنف، ولم يكن لومومبا استثناءً. ولهذا، صُدموا جميعًا عندما اندلعت الانتفاضة الشعبية المطالبة بالاستقلال في 4 يناير 1959 بمدينة

ليوبولدفيل (كينشاسا اليوم)، إثر منع أعضاء حزب مناهض للاستعمار من الاجتماع. ويُخلد هذا اليوم باسم يوم الشهداء، إذ شكّلت الانتفاضة أول موجة كبيرة من العنف ضمن حركة الاستقلال، وكانت بمثابة نقطة تحول حاسمة في النضال ضد الاستعمار.

وفيما بعد، أدرك هؤلاء القادة أن العنف الجماعي كان أداة ضغط فعالة في مواجهتهم مع السادة الاستعماريين، إذ واجهت السلطات صعوبة كبيرة في فرض النظام العام عبر الكونغو الشاسعة بمجرد رفض الجماهير الاعتراف بالسلطة الاستعمارية وامتناعها عن الانصياع لتوجيهات الإدارة.

سعيد حسيني: ما دور شركات التعدين الدولية في دفع مقاطعة كاتانغا Katanga نحو الانفصال عن الكونغو، وكيف ساهم هذا في اندلاع أزمة الكونغو؟

جورج نزونغولا-نتالاجا: مع امتداد نفوذ إمبراطوريات التعدين من كاتانغا إلى كيب تاون، لم تكن الشركات الدولية العاملة في القطاع تفضل قيام حكومة قومية متشددة في الكونغو، قد تقلص من هوامش أرباحها عبر فرض ضرائب ورسوم أعلى تهدف إلى تحسين أوضاع المواطنين العاديين. ومن ثم، وفي خطوة مغايرة لاستراتيجيات نظيراتها في جنوب إفريقيا وروديسيا (زيمبابوي) وجنوب غرب إفريقيا (ناميبيا)، اتجهت هذه الشركات إلى تشكيل تحالف مع مستوطنين بيض عنصريين وجماعات ضغط يمينية في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

إلى جانب دعم طموح المستعمرين البيض طويل الأمد في الهيمنة السياسية على كاتانغا، ساهم هذا التحالف في توفير التمويل اللازم الذي مكّن حملة الانفصال في كاتانغا، بدعم من بلجيكا وبريطانيا العظمى وفرنسا.

سعيد حسيني: يمكن تتبع جذور أزمة الكونغو إلى تحالف عارض بين المستعمرين البلجيكيين والشركات الدولية، متوافقين مع مصالح شركات التعدين ودول جنوب إفريقيا الخاضعة للسيطرة البيضاء. ووصفت هذا التحالف بـ«الثورة المضادة للتحرر الوطني»، لأنه يشكل آلية لمواجهة النزعة القومية الراديكالية في القارة الأفريقية. هل يمكن توضيح المزيد عن طبيعة هذا التحالف؟

جورج نزونغولا-نتالاجا: لا يمكن إدراك أبعاد أزمة الكونغو دون الإشارة إلى انفصال كاتانغا، الذي جرى بتخطيط بلجيكي وبالتعاون مع شركات تعدين دولية، والتي استعانت بمرتزقة بيض للانضمام إلى القوات البلجيكية ودعم الانفصال. أدى رفض الأمم المتحدة استخدام القوة لطرد هذه القوات والمرتزقة إلى توتر بين رئيس الوزراء لومومبا والأمين العام للأمم المتحدة، داغ همرشولد Dag Hammarskjöld، التي كان قادتها يتبنون نفس الرؤية العالمية تجاه القوى الغربية الكبرى، وكانوا يظهرون عداءً شديدًا للومومبا، كما يتضح من مراسلات الأمم المتحدة.

سعيد حسيني: إذاً، لماذا اتفق هذا المزيج من الفاعلين الدوليين والمحليين، المتنافسين سابقًا، في نهاية المطاف على أن اغتيال لومومبا كان ضروريًا؟

جورج نزونغولا-نتالاجا: كان العقبة الأهم بوجه خطتهم لإرساء الاستعمار الجديد في الكونغو، التي بدأوا تنفيذها في 11 يوليو 1960 في كاتانغا.

سعيد حسيني: ألقى لومومبا الكثير من الخطب الخالدة وكتب أيضًا عدة رسائل مؤثرة. في عام 1960، كتب إلى زوجته من السجن: "سيأتي اليوم الذي سيتحدث فيه التاريخ. لكنه لن يكون التاريخ الذي يُدرَّس في بروكسل أو باريس أو واشنطن أو الأمم المتحدة. سيكون التاريخ الذي يُدرَّس في البلدان التي نالت حريتها من الاستعمار وعملائه. ستكتب أفريقيا تاريخها الخاص، وسيكون تاريخًا مجيدًا وكريمًا شمالًا وجنوبًا". هل استطاع لومومبا أيضًا صياغة رؤية واضحة لكيفية تغيير الدولة والمجتمع الكونغولي خلال فترة توليه منصب رئيس الوزراء القصيرة؟

جورج نزونغولا-نتالاجا: تتضح رؤيته للكونغو بعد الاستعمار في خطاباته ورسائله الرئيسية العديدة. ورغم مخاوفه بشأن وحدة واستقلال البلاد، في ضوء الأوضاع المضادة للثورة التي شهدتها الكونغو في 10 و11 يوليو 1960 (الغزو العسكري البلجيكي وانفصال كاتانغا على التوالي)، فقد كان اهتمامه الرئيس هو إصلاح هياكل الدولة الموروثة والاقتصاد بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين الكونغوليين العاديين.

سعيد حسيني: على غرار أميلكار كابرال وتوماس سانكارا وستيف بيكو، حوّل استشهاد لومومبا مسيرته إلى رمز ذي قوة معنوية عميقة، لا يزال يلهم الحركات الراديكالية في مختلف أنحاء أفريقيا. وفي مقدمتك، تشير بإيجاز إلى ذلك المزيج من الإلهام وخيبة الأمل المفاجئة الذي اختبرته آنذاك كطالب في المرحلة الثانوية — وقد طُردت بسبب نشاطك المناهض للاستعمار — عندما تابعت صعود لومومبا السريع ثم اغتياله المأساوي. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل استوعبنا، نحن الأفارقة بل شعوب العالم كافة، على نحوٍ حقيقي حجم الصدمة التاريخية التي خلّفها اغتيال بعضٍ من أكثر قادة القارة وعدًا؟

جورج نزونغولا-نتالاجا: بما أن جميع القادة الذين ذُكروا ممن تعرضوا للاغتيال كانوا ضحايا لقوى عالمية و/أو لحلفائها داخل أفريقيا، مثل البرتغال الفاشية وجنوب أفريقيا الخاضعة لنظام الفصل العنصري، فلا يبدو أن تلك القوى التي اضطلعت بتصفية قادة أفارقة اعتبرتهم خصومًا وجدت سببًا يدعوها للقلق إزاء تداعيات هذه الاغتيالات على القارة.

يقع على عاتقنا، نحن الأفارقة، الالتزام بتعاليم أميلكار كابرال التي تؤكد ضرورة إدراك مكامن ضعفنا والعمل على تجاوزها، وكذلك بأفكار كوامي نكروما الداعية إلى تحقيق أمن قاري جماعي عبر إنشاء قيادة عسكرية أفريقية عليا. فنحن بحاجة إلى إطار دفاعي خاص بنا، يماثل حلف الناتو، لضمان أمن شعوبنا وحماية قادتنا التقدميين المعرضين للمخاطر.

****

*جورج نزونغولا-نتالاجا أستاذ الدراسات الأفريقية والأفريقية-الأمريكية ودراسات الشتات في جامعة نورث كارولينا، ومؤلف عدد من الأعمال، من بينها "الكونغو من ليوبولد إلى كابيلا: تاريخ شعبي وباتريس لومومبا".

**سعيد حسيني مناضل اشتراكي وطالب في مجال التنمية الدولية بجامعة أكسفورد.

المصدر: Why They Killed Patrice Lumumba

إحياء ذكرى باتريس لومومبا، الذي اغتيل في 17 يناير 1961

في 17 يناير 2025، نحيي الذكرى الـ 64 لاغتيال باتريس لومومبا (1925-1961).

أصبح باتريس لومومبا، عقب فوز كاسح في أول انتخابات ديمقراطية يشارك فيها المواطنون الكونغوليون، رئيسًا لوزراء الكونغو في 24 يونيو/حزيران 1960. غير أن ولايته لم تدم طويلًا، إذ أُطيح به وسُجن في 14 سبتمبر/أيلول من العام نفسه على يد العقيد جوزيف ديزيريه موبوتو وأنصاره. وبعد ذلك، تولّى موبوتو حكم البلاد، في البداية من خلف الستار ثم بشكل مباشر، وذلك من عام 1965 حتى إقصائه عن السلطة عام 1997.

بقلم إريك توسان

في 17 يناير/كانون الثاني 1961، تعرّض باتريس لومومبا، المناضل البارز من أجل استقلال الكونغو وترسيخ العدالة الاجتماعية والتضامن الدولي، للتعذيب ثم الإعدام، إلى جانب عدد من رفاقه، على أيدي قادة كونغوليين متواطئين مع القوى الغربية، وبمشاركة الشرطة والجنود البلجيكيين. ولم يكن لومومبا قد تجاوز الخامسة والثلاثين من عمره، وكان بمقدوره أن يواصل أداء دور محوري ومؤثر في بلاده، وفي أفريقيا، وعلى الساحة الدولية.

كما كتبت الصحفية كوليت براكمن، فإن « باتريس لومومبا، رئيس الوزراء الكونغولي الذي أُقيل بشكل غير قانوني في سبتمبر، ووُضع تحت الإقامة الجبرية ثم اعتُقل في ثيسفيل، أُرسل إلى كاتانغا في 17 يناير 1961. وبعد خمس ساعات من وصوله إلى كاتانغا، أُعدم مع رفيقيه موريس مبولو وروبرت أوكيتو .» [1]

كان مويس تشومبي أحد القادة الكونغوليين الذين شاركوا بصورة مباشرة في اغتيال باتريس لومومبا، إذ أعلن نفسه رئيسًا لإقليم كاتانغا، الذي انفصل في 11 يوليو/تموز 1960، أي بعد أقل من أسبوعين على نيل الكونغو استقلاله في 30 يونيو/حزيران من العام ذاته. وقد لقي هذا الانفصال، الذي قاده تشومبي، دعمًا من بلجيكا ومن كبريات شركات التعدين البلجيكية التي كانت تسيطر على الإقليم (انظر أدناه)، في سياق محاولات تقويض الحكومة الوطنية برئاسة رئيس الوزراء باتريس لومومبا.

كان ما لا يقل عن خمسة من عناصر الشرطة والجنود البلجيكيين موجودين لحظة تنفيذ عملية الاغتيال. أما جوزيف ديزيريه موبوتو، أحد أبرز القادة الكونغوليين المتحملين مسؤولية اغتيال لومومبا، فلم يكن حاضرًا، إذ كان يتواجد في العاصمة الواقعة غرب البلاد.

أثبت عدة مؤرخين، ومنهم لودو دي ويت في كتابه *اغتيال لومومبا * ، مسؤولية بلجيكا عن اغتيال لومومبا في يناير 1961. خضعت هذه القضية لتحقيق برلماني في بلجيكا في 2001-2002. انظر أيضًا مقابلة لودو دي ويت في عام 2018 (باللغة الفرنسية).

يلخص دي ويت بأسلوب بسيط في هذا الكتاب، أسباب اغتيال لومومبا: «كان لومومبا ضحيةً للإمبريالية. في الواقع، أرادت القوى الساعية إلى إدامة هيمنتها الإمبريالية في الكونغو استبدال النظام الاستعماري بنظام أخر جديد، نظام يمارس فيه الأفارقة السلطة السياسية، لكن تحت سيطرة القوى الغربية وشركاتها. هذا هو الاستعمار الجديد الذي حاربه لومومبا، ولهذا السبب اغتيل.»

يجدر التذكير بالخطاب الذي ألقاه رئيس وزراء جمهورية الكونغو، باتريس لومومبا، رداً على ملاحظات بودوان، ملك بلجيكا، وهو: « استقلال الكونغو يُعد تتويجًا لـ(المهمة الحضارية) البلجيكية التي صاغتها عبقرية ليوبولد الثاني، وأُطلقت بشجاعة عنيدة، ثم واصلت بلجيكا تنفيذها بإصرار ومثابرة «.

لومومبا، مناضل من أجل الأممية

قبل توليه منصب رئيس الوزراء، أقام لومومبا علاقات وثيقة مع الكثير من الحركات والشخصيات المناهضة للإمبريالية والمؤيدة للوحدة الأفريقية والأممية. في ديسمبر 1958، شارك في المؤتمر الأفريقي للشعوب في أكرا حيث التقى بالطبيب النفسي والناشط من أجل الاستقلال الكاريبي-الجزائري فرانتز فانون ، والرئيس الغاني كوامي نكروما ، والزعيم الكاميروني المناهض للاستعمار فيليكس-رولاند مومي. [2] وألقى كلمة قال فيها:

قبل توليه منصب رئيس الوزراء، أقام لومومبا علاقات وثيقة مع الكثير من الحركات والشخصيات المناهضة للإمبريالية، والوحدوية الأفريقية، والعالمية. في ديسمبر 1958، شارك في مؤتمر الشعوب الأفريقية في أكرا، حيث التقى، من بين آخرين، الطبيب النفسي والناشط الاستقلالي الجزائري الكاريبي فرانز فانون، والرئيس الغاني كوامي نكروما، والزعيم الكاميروني المناهض للاستعمار فيليكس رولان موميه. [2] وهناك، ألقى خطابًا أعلن فيه:

إن هدف حركتنا الأساسي هو تحرير الشعب الكونغولي من نير الاستعمار وتحقيق استقلاله. نستند في تحركاتنا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي حقوق يكفلها ميثاق الأمم المتحدة، ونحن على يقين بأن الكونغو، كمجتمع إنساني، لها الحق في الانضمام إلى صفوف الشعوب الحرة. واختتم كلمته قائلاً: «لذلك، نهتف مع جميع المندوبين بحماس: يسقط الاستعمار والإمبريالية! تسقط العنصرية والقبلية! عاشت الأمة الكونغولية! عاشت أفريقيا المستقلة!»

في ختام مؤتمر الشعوب الأفريقية، عُيّن لومومبا عضوًا دائمًا في لجنة التنسيق، كما يذكر سعيد بوعمامة في كتابه «شخصيات الثورة الأفريقية».. [3] كان لومومبا على اتصال وثيق أيضاً بنشطاء بلجيكيين مناهضين للاستعمار والرأسمالية، مثل جان فان ليردي ، الذي انخرط في دعم الثورة في الجزائر وحافظ على علاقات وثيقة [4] بالصحيفة الأسبوعية La Gauche ومؤسسها الرئيس، إرنست ماندل.

بعد أسابيع قليلة من مؤتمر أكرا، عقد لومومبا وحركته اجتماعًا لمراجعة أعمال قمة مناهضة الاستعمار في ليوبولدفيل، التي كانت آنذاك عاصمة الكونغو البلجيكية. وأمام حشدٍ من عشرة آلاف شخص، دعا إلى استقلال الكونغو. ووصف هدف الحركة الوطنية الكونغولية بأنها بمثابة «القضاء على النظام الاستعماري واستغلال الإنسان للإنسان [5]».

بحسب ما أوردته صحيفة Le Monde Diplomatique في فبراير 1959، اندلعت أعمال شغب في ليوبولدفيل عقب المؤتمر، بدءًا من 4 يناير 1959. وقد ذكرت المجلة الفرنسية الشهرية ما يلي: « يرتبط أصل أعمال الشغب ارتباطًا مباشرًا بمؤتمر الشعوب الأفريقي في أكرا. بدأت الاضطرابات عندما كان قادة الحركة الوطنية الكونغولية، بقيادة رئيس الحركة، السيد لومومبا، يستعدون لعقد اجتماع عام حول هذا الموضوع. وبموافقة من الحاكم العام للكونغو البلجيكي، السيد كورنيليس، توجه وفد من القوميين الكونغوليين، بقيادة السيد لومومبا، إلى غانا في ديسمبر. وعندما كان الوفد يستعد لتقديم تقرير حول زيارته وعمله، في 4 يناير، أصدرت الشرطة أمراً بتفريق المشاركين في المؤتمر والحضور الذين جاؤوا للاستماع إليهم.» [6]

من الضروري التأكيد على أن القمع الذي مارسته السلطات البلجيكية الاستعمارية عام 1959 أودى بحياة عشرات، وربما مئات الأشخاص. ففي أكتوبر من ذلك العام، وأثناء انعقاد المؤتمر الوطني للحركة الوطنية الكونغولية في ستانليفيل، فتحت الشرطة النار على الحشد، مما أسفر عن مقتل 30 شخصًا وإصابة المئات. وبعد أيام قليلة، أُلقي القبض على لومومبا، وحوكم في يناير 1960، وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة ستة أشهر في 21 يناير من العام نفسه.

إلا أن الاحتجاجات كانت عنيفة لدرجة دفعت نظام بروكسل، خشية تفاقمها، إلى اتخاذ خطوة لتهدئة الأوضاع عبر الدعوة إلى انتخابات محلية مفتوحة أمام المواطنين الكونغوليين. وقد أُطلق سراح لومومبا في 26 يناير، بعد أيام قليلة من صدور حكم إدانه. وبعد هذه الانتخابات المحلية، أجريت في مايو 1960 أول انتخابات عامة في تاريخ الكونغو البلجيكية، حيث فازت الحركة الوطنية الكونغولية، وعُيّن لومومبا رئيسًا للوزراء.

تسلسل الأحداث التي أدت إلى الانقلاب ضد لومومبا واغتياله

عقب خطاب لومومبا في 30 يونيو، شرعت الحكومة البلجيكية والنظام الملكي، بالتعاون مع كبار رؤساء الشركات البلجيكية العاملة في الكونغو، في محاولة زعزعة استقرار لومومبا وتحفيز انفصال إقليم كاتانغا، المصدر الرئيس لمعادن البلاد مثل النحاس والكوبالت والراديوم. وسرعان ما برز متواطئون كونغوليون على الساحة: مويس تشومبي، الذي أعلن نفسه رئيسًا لكاتانغا في 11 يوليو 1960؛ والرئيس جوزيف كاسا فوبو، الذي أطاح بلومومبا في سبتمبر 1960 دون سند دستوري؛ وجوزيف ديزيريه موبوتو، الذي قاد انقلابًا عسكريًا بعد أيام قليلة وأمر باعتقال لومومبا، رغم الثقةالتي منحها له وزرائه وسيطرة حزبه على البرلمان. وقد تمكن موبوتو، الضابط السابق في الجيش الاستعماري والصحفي السابق في الصحافة الكونغولية المؤيدة للاستعمار، من الحصول على رتبة عقيد في الجيش الجديد، قبل أن ينقلب سريعًا على الحكومة المنتخبة في الكونغو.

أشرف البلجيكيون مباشرة على تنفيذ عملية إعدام لومومبا، تنفيذاً لأوامر صادرة من بروكسل. ففي 17 يناير 1961، نُقل لومومبا مع موريس مبولو وجوزيف أوكيتو على متن طائرة يقودها طاقم بلجيكي إلى إليزابيثفيل، عاصمة إقليم كاتانغا، حيث سُلّموا للسلطات المحلية. وهناك تعرّضوا للتعذيب على يد قادة كاتانغا، بينهم موسى تشومبي، وبمشاركة البلجيكيين، قبل أن يُعدموا في الليلة نفسها رمياً بالرصاص على يد جنود تحت إشراف ضابط بلجيكي.

حافظت بلجيكا، بصفتها عضواً في حلف شمال الأطلسي، على منطقة عسكرية مجهزة تجهيزاً عالياً في ألمانيا الغربية، تمتد من حدودها إلى حدود البلدان المتحالفة مع الاتحاد السوفيتي. كان لدى الأركان البلجيكية ترسانة عسكرية ضخمة، مصدرها جزئياً الولايات المتحدة، وأذن لها الناتو بنشر طائرات ونقل قوات وحتى سفن حربية قصفت المواقع الكونغولية في مصب نهر الكونغو. كما كانت الحكومة الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية (CIA) تُديران العملية "إلى

جانب" البلجيكيين، اللذان قررا معهما اغتيال لومومبا. [7] كانت فرنسا متورطة أيضًا. في برقية مؤرخة في 26 أغسطس 1960، كتب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) ألين دالاس إلى عملائه في ليوبولدفيل بشأن لومومبا: « وبناء على ذلك، خَلُصنا إلى أن القضاء عليه يجب أن يكون هدفًا عاجلاً وذا أولوية، وأنه في ظل الظروف الراهنة، يجب أن يشكل هذا أولوية مطلقة لعملنا السري ." [8]

يجدر التذكير إلى أن بلجيكا وقعت في 12 غشت 1960 اتفاقية مع تشومبي تعترف فيها فعليا باستقلال كاتانغا. كانت محاولات حكومة لومومبا لإدارة الانفصال مشروعة تمامًا، لكنها قوبلت بمعارضة من القوى الغربية الكبرى.

واصل لومومبا نضاله رغم اعتقاله على يد موبوتو، محافظًا على اتصاله بالوزراء الملتزمين بمواقفه وبرفاقه. وفي الوقت نفسه، تشكّلت حكومة سرية في ستانليفيل بقيادة أنطوان جيزينغا. وفي 27 نوفمبر 1960، تمكّن لومومبا من الفرار من خاطفيه محاولًا الوصول إلى تلك الحكومة، غير أنه أُلقي القبض عليه بعد أيام قليلة أثناء محاولة الهرب.

وفي يناير 1961، ومع بقائه شخصية تحظى بشعبية واسعة، قرر موبوتو والقوى الغربية، خشية اندلاع ثورة شعبية قد تفضي إلى إطلاق سراحه، تصفيته. وقد أشرف البلجيكيون على عملية إعدامه ونفذوها مباشرة بأوامر صادرة من بروكسل.

وفي 17 يناير 1961، نُقل لومومبا مع موريس مبولو وجوزيف أوكيتو على متن طائرة يقودها طاقم بلجيكي إلى إليزابيثفيل، عاصمة كاتانغا، حيث سُلّموا إلى السلطات المحلية، وتعرّضوا هناك للتعذيب على يد قادة كاتانغا، وفي مقدمتهم موسى تشومبي، وبمشاركة البلجيكيين، قبل أن يُعدموا في الليلة نفسها رميًا بالرصاص بأمر من ضابط بلجيكي.

بحسب شهادة البلجيكي جيرارد سويت، مفوض الشرطة أنداك المسؤول عن إنشاء « قوة شرطة وطنية كاتانغية»، نُقلت الجثث الثلاث على مسافة 220 كيلومتراً من مكان الإعدام ودُفنت خلف كومة من النمل الأبيض، في قلب سهول شجرية.

أفادت وكالة فرانس برس، التي جمعت هذه الشهادة، أن الجثث نُقلت مرة أخرى بعد ثلاثة أيام لاستبعاد أي احتمال للعثور عليها. وقال سويت إنه كان برفقة «رجل أبيض آخر» وبعض الكونغوليين عندما قاموا بتقطيع الجثث بالمنشار وإذابتها في الحمض. [9]

دعم بلجيكي لديكتاتورية موبوتو

تدخّل الجيش البلجيكي مرتين في الكونغو لدعم موبوتو ونظامه الديكتاتوري في قمع مقاومة المنظمات اللومومبية. وكان التدخل الأول في نوفمبر 1964، عبر عمليتَي «دراجون روج» (Dragon Rouge) و«دراجون نوار» (Dragon Noir)، اللتين نُفذتا في ستانليفيل وبوليس على التوالي. وقد أُنجزت هذه العمليات بتنسيق مشترك بين الجيش البلجيكي وقوات موبوتو والقيادة العامة للجيش الأمريكي، إلى جانب مجموعات من المرتزقة، من بينهم كوبيون معادون لكاسترو.

في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1964، أدان إرنستو تشي غيفارا هذا التدخل، وكرر الموقف نفسه في خطاب ألقاه في سانتياغو دي كوبا، حيث قال: «إن أكثر الذكريات إيلامًا وحضورًا في وعينا اليوم هي ذكرى الكونغو ولومومبا. ففي هذا البلد البعيد جدًا جغرافيًا، والقريب جدًا من قلوبنا، وقعت أحداث تاريخية يتعيّن علينا أن نعرفها وأن نستخلص منها الدروس. قبل أيام قليلة، شنّ مظليون بلجيكيون هجومًا على مدينة ستانليفيل».(مقتطف من خطاب تشي غيفارا في سانتياغو دي كوبا، 30 نوفمبر 1964، بمناسبة الذكرى الثامنة لانتفاضة المدينة بقيادة فرانك بايس، ترجمة CADTM النسخة الفرنسية).

وقع التدخل الثاني للجيش البلجيكي في كولويزي، في قلب منطقة شابا (كاتانغا) الغنية بالمعادن، في مايو 1978، بالتعاون مع الجيش الفرنسي وجيش موبوتو.

ولا تزال الإجراءات القضائية جارية في بلجيكا بشأن اغتيال لومومبا.

لم تُصدر المحاكم البلجيكية حتى الآن أي حكم في قضية اغتيال لومومبا. ولاتزال القضية مفتوحة، بفضل إصرار المطالبين بتحقيق العدالة. وتواصل عائلة لومومبا مساعيها لكشف الحقيقةكاملة. وما يزال قاضي تحقيق بلجيكي يتولى الملف، المصنف كجريمة حرب لا تخضع لقواعد التقادم. وكما صّرح محامي العائلة، كريستوف مارشاند، في مقابلة مع التلفزيون البلجيكي في 23 يونيو 2011: « مات جميع المحرضين الرئيسيين اليوم (...) ولكن المستشارين والملحقين السابقين في وزارة الخارجية ما زالوا أحياء .»

أصبح لومومبا شخصية رمزية

تظل شخصية باتريس لومومبا رمزًا خالدًا في التاريخ، ومثالاً يُحتذى به لكل مناضل يسعى إلى تحرير الشعوب. فقد عرف عنه أنه لم يستسلم أبدًا.

واستمرت شعبيته حتى في عهد الديكتاتور موبوتو، الذي أعلن عنه بطلاً قوميًا في عام 1966. ولم يقتصر دور موبوتو على الإطاحة به في سبتمبر 1960 والمشاركة في التحريض على اغتياله، بل سعى أيضًا للاستفادة من جزء من شهرته. ويُحيى يوم إعدامه، 17 يناير، كعطلة رسمية في الكونغو-كينشاسا.

في بروكسل، بعد سنوات من النضال خاضه مناضلون مناهضون للاستعمار، صوت المجلس البلدي في 23 أبريل 2018 على تسمية ساحة باسم باتريس لومومبا، تم افتتاحها رسمياً في 30 يونيو من نفس العام، تزامنا مع الذكرى الثامنة والخمسين لاستقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لكن كل هذا لا يعني الكثير.

فإلى جانب كشف الحقيقة حول نضال لومومبا والمطالبة بتحقيق العدالة له، يجب أن يستمر إرثه ونضال جميع رجال ونساء الكونغو الذين قاوموا كل أشكال النهب والقمع والاستغلال.

لهذا السبب، ترى CADTM أن على السلطات البلجيكية:

الاعتراف رسميًا وجهرًا بجميع الانتهاكات والجرائم التي ارتكبها ليوبولد الثاني والسلطة البلجيكية ضد شعب الكونغو، وتقديم اعتذار رسمي.

تعزيز وتعميق عمل الذاكرة من خلال إشراك الموظفين المعنيين في أنشطة التعليم العام والتعليم الشعبي، بما في ذلك ضمن المؤسسات الرسمية.

إعادة جميع الممتلكات الثقافية الكونغولية

إلى شعب الكونغو.

دعم مراجعة جميع الرموز الاستعمارية الموجودة في الأماكن العامة في بلجيكا.

إجراء دراسة تاريخية للديون بهدف تقديم تعويض مالي غير مشروط وإرجاع الأموال التي جُمعت قسرًا خلال فترة استعمار الكونغو.

العمل ضمن المؤسسات متعددة الأطراف (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، نادي باريس، وغيرها) لإلغاء جميع الديون المرهقة وغير المشروطة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقديم دعم علني لأي وقف مؤقت لسداد الديون تُقرره الحكومة الكونغولية بهدف تحسين قطاع الصحة العامة والتعليم العام وحماية المدنيين، مع إعطاء أولوية لسكان شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تدعم CADTM مختلف التجمعات التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات في بلجيكا وأماكن أخرى في أعقاب مظاهرات Black Lives Matter وجميع الذين يعملون في مجال التوعية بالاستعمار.

تدعم CADTM الشعب الكونغولي في مواجهة التداعيات المتعددة للأزمة الحالية، سواء الصحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المرتبطة بالديون. ورغم الضغوط التي يمارسها الدائنون والإخفاقات الجسيمة للحكومات الكونغولية المتعاقبة، والتي أسفرت عن قمع عنيف وانتهاكات صارخة للحقوق الأساسية للإنسان، تواصل الحركات الاجتماعية في الكونغو مقاومتها. تدعم CADTM هذه النضالات وغيرها من النضالات من أجل العدالة الاجتماعية.

إريك توسان ، الاثنين 27 يناير 2025

لمعرفة المزيد عن العلاقات بين بلجيكا والكونغو: انظر الملحقين 1 و 2 واقرأ إريك توسان، "رد على رسالة فيليب، ملك بلجيكا، حول مسؤولية بلجيكا في استغلال الشعب الكونغولي".

لمعرفة المزيد عن الديون غير المشروعة للكونغو: "تاريخ الديون في جمهورية الكونغو الديمقراطية"

الملحق 1: جرائم بلجيكا قبل استقلال الكونغو

جرائم بلجيكا قبل استقلال الكونغو (1885-1960)

يمكن القول إن ملك بلجيكا ودولة الكونغو المستقلة، التي كانت تُدار بموافقة الحكومة والبرلمان البلجيكيين في ذلك الوقت، يتحملان المسؤولية عن «جرائم ضد الإنسانية» متعمدة. إن هذه الجرائم ليست مجرد أخطاء، بل هي نتاج مباشر لاستغلال الشعب الكونغولي. وقد وصف بعض المؤرخين هذه الأحداث بأنها

«إبادة جماعية»، رغم أن النقاش حول هذا الوصف يبقى معقدًا بسبب صعوبة تحديد الأرقام بدقة. فوفقًا لمؤلفين موثوقين، كان عدد سكان الكونغو نحو 20 مليون نسمة عام 1885، وانخفض إلى حوالي 10 ملايين بحلول عام 1908، حين تنازل ليوبولد الثاني عن الكونغو لبلجيكا لتُنشأ الكونغو البلجيكية. ومع ذلك، تبقى هذه التقديرات صعبة التحقق بسبب عدم وجود إحصاءات سكانية دقيقة في تلك الفترة.

الفترة الاستعمارية التي كانت بلجيكا خلالها تمتلك الكونغو (1908-1960)

حرص ليوبولد الثاني على التخلص من الكونغو، إذ كان التنازل عنها لبلجيكا سيعفيه من الديون التي أبرمها مع مختلف البنوك. وقد وافقت بلجيكا على طلبه، لتُوَرث بدورها الديون الناتجة عن استغلال الشعب الكونغولي. في المقابل، جمع الملك ثروات هائلة على شكل غنائم شخصية، بينما طالبت بلجيكا بإنفاق مبالغ ضخمة لتعزيز سلطته وصورته. ولم تقتصر الفائدة على الملك وحده، بل استغلت أيضًا الشركات الرأسمالية الكبرى، البلجيكية والأجنبية، الوضع لتحقيق أرباح طائلة، بما في ذلك مصنعو وتجار الأسلحة، وموردو المعدات، وشركات جمع وتصنيع المطاط الطبيعي، وغيرهم.

وهكذا ورثت الدولة البلجيكية الكونغو وديون ليوبولد الثاني، مما أدى إلى تكثيف استغلال الشعب الكونغولي. وفي عهد الاستعمار البلجيكي، كانت الشركات الرأسمالية الكبرى تجني أقصى الأرباح من الموارد الطبيعية الهائلة للبلاد، لا سيما المعادن بجميع أنواعها، بينما كانت الدولة البلجيكية تسدد ديون ليوبولد الثاني وتقترض ديونًا جديدة لدعم تراكم هذه الأرباح الضخمة.

لم يتمتع الشعب الكونغولي بأي حقوق، فقد كان نظام التعليم متدهورًا عمدًا لمنع الكونغوليين من الوصول إلى التعليم العالي. ولم يقتصر استغلالهم على وطنهم فحسب، بل جُندوا قسرًا للقتال إلى جانب بلجيكا في مختلف النزاعات التي شاركت فيها، لا سيما بسبب طموحاتها الاستعمارية في رواندا وبوروندي، شرق الكونغو، ولقي آلاف منهم حتفهم بعيدًا عن ديارهم، ضحايا الحروب التي شنتها القوى الرأسمالية الأوروبية.

خلال الحرب العالمية الثانية، صُنعت القنابل الذرية التي دمّرت هيروشيما وناغازاكي عام 1945 باستخدام اليورانيوم المستخرج من مقاطعة كاتانغا الكونغولية. وبالمثل، تمكنت بلجيكا، المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، من توسيع أراضيها الاستعمارية لتشمل رواندا وبوروندي، اللتين انتزعتا من الإمبراطورية الألمانية بموجب معاهدة فرساي عام 1919. وفي المقابل، ألغت الولايات المتحدة الديون المستحقة عليها من قبل بلجيكا، تقديرًا لدورها في تزويدها باليورانيوم.

لكن عندما قبلت بلجيكا استقلال الكونغو في 30 يونيو 1960، توقعت أن تتحمل الحكومة الكونغولية بقيادة باتريس لومومبا الديون التي تراكمت على بلجيكا لدى البنك الدولي خلال الخمسينيات من القرن الماضي لاستغلال «الكونغو البلجيكي «.

رفض لومومبا ذلك، وكان هذا من بين الأسباب التي دفعت بلجيكا إلى التخطيط والمشاركة المباشرة في اغتياله في يناير 1961.

الملحق 2: جرائم بلجيكا بعد استقلال الكونغو

بتواطؤ مع البنك الدولي، أجبرت بلجيكا الشعب الكونغولي على تحمل ديون استُخدمت في تمويل استغلاله خلال الحقبة الاستعمارية.

في كتاب البنك الدولي: تاريخ نقدي الذي نُشر لأول مرة في عام 2022، [10] أوضحت أن الديون التي تكبدتها بلجيكا لدى البنك الدولي خلال خمسينيات القرن الماضي أُلقيت ظلماً على عاتق الشعب الكونغولي، بفضل تواطؤ موبوتو الذي نظم اعتقال لومومبا ثم شارك بنشاط في اغتياله.

كيف حدث ذلك؟ لقد انتهك البنك الدولي حق الشعب الكونغولي في تقرير مصيره، ومنح قروضًا لبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة لتمويل مشاريع في مستعمراتها، على حساب شعوبها المستعمَرة. [11] كما يشير مؤرخو البنك، « كانت هذه القروض، التي وُجهت لسد النقص في العملات الأجنبية لدى القوى الاستعمارية الأوروبية، مُخصَّصة في الغالب لخدمة مصالحها الاستعمارية، لا سيما في قطاع التعدين، سواء عبر الاستثمارات المباشرة أو من خلال الدعم غير المباشر، مثل تطوير البنى التحتية للنقل المرتبطة بأنشطة التعدين» [12] . عززت هذه القروض سيطرة القوى الاستعمارية على الشعوب المستعمَرة، وساهمت في تزويد المدن الاستعمارية بالمعادن والمنتجات الزراعية والوقود. وفي حالة الكونغو البلجيكي، أنفقت الإدارة الاستعمارية الملايين من الدولارات الممنوحة لمشاريع كانت القوة الاستعمارية تتحكم فيها بالكامل تقريبًا، بهدف شراء منتجات مستوردة من بلجيكا. وبالمجمل، حصلت الكونغو البلجيكي على قروض بقيمة 120 مليون دولار أمريكي على ثلاث دفعات، أنفقت منها 105.4 مليون دولار داخل بلجيكا. [13] بالنسبة لحكومة باتريس لومومبا، كان من غير المعقول ببساطة أن تدفع للبنك الدولي ديونًا تعاقدت عليها بلجيكا من أجل استغلال الكونغو البلجيكي.

انتهكت البنك الدولي وبلجيكا القانون الدولي عندما فرضتا، في ستينيات القرن الماضي، على الكونغو المستقل حديثًا عبء الديون التي تم التعاقد عليها من أجل استعماره.

تغير الوضع في عام 1965: بعد الانقلاب العسكري الذي قاده موبوتو، اعترف الكونغو، الذي أعيدت تسميته بزائير، بوجود دين عليه للبنك الدولي؛ لكن هذا الدين كان في الواقع قد تم التعاقد عليه من قبل بلجيكا لاستغلال الكونغو البلجيكي.

القانون الدولي واضح جدًا في هذا الشأن. وقد حدثت حالة مماثلة في الماضي وحُسمت بموجب معاهدة فرساي. عندما استعادت بولندا وضعها كدولة مستقلة بعد الحرب العالمية الأولى، تقرر أن الديون التي تكبدتها ألمانيا لاستعمار الجزء الذي احتلته من بولندا لن تكون على عاتق الدولة المستقلة الجديدة. ينص معاهدة فرساي، الموقعة في 28 يونيو 1919، على ما يلي: « سيتم استبعاد من الالتزامات المالية جزء من الدين الذي تتحمله بولندا، وفقًا لاستنتاجات لجنة التعويضات... ناتج عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومتان الألمانية والبروسية بهدف استعمار بولندا من قبل ألمانيا. « [14] تنص المعاهدة على أن الدائنين الذين قدموا قروضًا لألمانيا لتمويل مشاريع على الأراضي البولندية لا يحق لهم المطالبة بسداد هذه الديون من بولندا، بل يمكنهم الرجوع فقط إلى القوة الاستعمارية نفسها. ويؤكد ألكسندر ناهوم ساك، المنظّر للديون البغيضة، في مؤلفه

الصادر عام 1927، أن: «عندما تتعاقد الحكومة على ديون بهدف إخضاع سكان جزء من أراضيها أو استعمارها بمواطنين من جنسيتها، فإن هذه الديون تُعد بغيضة بالنسبة للسكان الأصليين في تلك الأراضي.» [15]

نصت معاهدة فرساي على أن الإمبراطورية الألمانية ستفقد مستعمراتها الأفريقية وأن ديونها ستُلغى. في هذا السياق، يستشهد ساك بموقف القوى الحليفة تجاه ألمانيا، التي لم تكن مستعدة لقبول إلغاء الديون، إذ كان ذلك يعني أنها ستتكبد التكلفة مباشرة. وقد أعلنت القوى الحليفةبوضوح : «لا ينبغي أن تتحمل المستعمرات أي جزء من الديون الألمانية، ولا أن تُلزم بسداد النفقات التي تكبدتها الإدارة الإمبراطورية للمحمية لصالح ألمانيا. وفي الواقع، سيكون من الظلم تحميل السكان الأصليين تكاليف يبدو أنها خدمت مصالح ألمانيا، ولن يكون أقل ظلمًا فرض هذه المسؤولية على الدول الوديعة التي، بقدر ما يمكن اعتبارها وصيًا بموجب عصبة الأمم، لن تستفيد من هذه الوصاية.» [16]

يمثل هذا الوضع مثالًا على القروض التي قدمها البنك الدولي لكل من بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة لتمويل مشاريع في مستعمراتها. وبناءً عليه، انتهكت كل من بلجيكا والبنك الدولي القانون الدولي عندما ألقيا، في ستينيات القرن الماضي، عبء هذه الديون على الكونغو، التي كانت قد نالت استقلالها حديثًا، رغم أن هذه الالتزامات كانت مرتبطة بفترة استغلالها الاستعماري.

دعم بلجيكا لنظام موبوتو الاستبدادي

إلى جانب ذلك، أرسلت بلجيكا كبار المستشارين والخبراء إلى الكونغو خلال حكم موبوتو الدكتاتوري، من بينهم جاك دي غروت، الذي شارك في المائدة المستديرة البلجيكية-الكونغولية التي انعقدت في أوائل عام 1960 للتحضير لاستقلال الكونغو البلجيكي. كما حضر موبوتو افتتاح هذا المؤتمر في بروكسل. بين أبريل 1960 ومايو 1963، كان دي غروت مستشارًا للمدير التنفيذي البلجيكي لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن. في 24 نوفمبر 1965، تمكن موبوتو من الاستيلاء على السلطة بشكل كامل عبر انقلاب ضد الرئيس كازافوبو. من مارس 1966 حتى مايو 1969، شغل جاك دي غروت منصب المستشار الاقتصادي لحكومة موبوتو الفعلية، إلى جانب عمله كمستشار في البنك الوطني الكونغولي. وقد لعب دورًا محوريًا في وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية للبلاد، كما شارك بفاعلية في المفاوضات بين موبوتو وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والحكومة الأمريكية.

بين عامي 1973 و1994، شغل جاك دي غروت منصبًا تنفيذيًا في صندوق النقد الدولي (IMF) ومنصب محافظ في البنك الدولي (BIRD). وقد كان فاعلًا أساسيًا ضمن الدائرة الضيقة للنخبة السياسية البلجيكية، حيث تولّى تمثيل مصالحها إلى جانب مصالح كبرى الشركات الخاصة داخل المؤسسات الدولي. [17]

في أواخر سبعينيات القرن الماضي، أعدّ إروين بلومنتال، وهو مسؤول بارز في صندوق النقد الدولي، ومصرفي ألماني، وشغل سابقًا منصب مدير الشؤون الخارجية في البنك المركزي الألماني، تقريرًا شديد اللهجة ينتقد فيه أسلوب إدارة موبوتو لزائير [18]. ونبّه الدائنين الأجانب إلى أنه لا جدوى من توقّع استرجاع مستحقاتهم ما دام موبوتو في الحكم..

فبين عامي 1965 و1981، اقترضت حكومة زائير ما يقارب خمس مليارات دولار من جهات دائنة خارجية. وخلال الفترة الممتدة من 1976 إلى 1981، خضعت أربعة برامج لإعادة هيكلة الديون، صادق عليها نادي باريس،، شملت جزءًا من الدين الخارجي الذي بلغ 2.25 مليار دولار (انظر الرسم البياني أدناه المتعلق بحجم ديون الكونغو-كينشاسا في ظل ديكتاتورية موبوتو). وتندرج هذه الديون ضمن فئة «الديون البغيضة»، ما يجعلها قابلة للاعتبار ديونًا غير مشروعة ولاغية من حيث المبدأ.

ورغم سوء الإدارة الاقتصادية والامتناع المنهجي عن سداد جزء من القروض من قبل موبوتو، لم يقدم صندوق النقد الدولي ولا البنك الدولي على وقف دعمهما للنظام الديكتاتوري. والمفارقة اللافتة أنه عقب نشر تقرير بلومنتال، شهدت مدفوعات البنك الدولي ارتفاعًا ملحوظًا (وكذلك مدفوعات صندوق النقد الدولي، وإن كانت هذه الأخيرة لا تظهر في الرسم البياني المشار إليه أدناه) . [19] يتضح بجلاء أن سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم تكن قائمة في المقام الأول على معايير الإدارة الاقتصادية الرشيدة. فقد ظلّ نظام موبوتو، طوال فترة الحرب الباردة، حليفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة وعدد من الدول ذات النفوذ داخل مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما فرنسا وبلجيكا.

الكونغو-كينشاسا (زائير في عهد موبوتو): مدفوعات البنك الدولي

ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، ولا سيما بعد سقوط جدار برلين ثم تفكك الاتحاد السوفيتي، بدأ الاهتمام الغربي بنظام موبوتو يتراجع تدريجيًا. وتعمّق هذا الفتور مع انعقاد المؤتمرات الوطنية في عدد من الدول الأفريقية، من بينها زائير، حيث برزت مطالب واضحة بالتحول الديمقراطي. في هذا السياق، شرع البنك الدولي في تقليص قروضه، قبل أن يعلّقها كليًا في منتصف التسعينيات.

وخلال حكم موبوتو (1965-1997)، أدّى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دور أدوات تخدم التوجهات السياسية والجيوستراتيجية للولايات المتحدة، حيث جرى مكافأة موبوتو على ولائه ودعمه للمعسكر الغربي خلال الحرب الباردة.

وفي هذا الصدد، يشير جوزيف إي. ستيغليتز، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي بين عامي 1997 و1999 والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001، قائلاً: «في كثير من الحالات، استُخدمت هذه القروض لتعزيز فساد الحكومات خلال الحرب الباردة. لم يكن السؤال المطروح هو ما إذا كانت هذه الأموال ستُحسّن رفاهية السكان، بل ما إذا كانت ستضمن الاستقرار، في ضوء الواقع الجيوسياسي العالمي» (برنامج العولمة الأخرى، قناة آرت، 7 مارس 2000).

وبناءً على ذلك، غذا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان شغل فيهما جاك دي غروت مناصب رفيعة، شريكين فعليين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ارتكبها نظام موبوتو، من خلال استمرارهما في دعم نظام ديكتاتوري لم يحترم يومًا التزاماته المالية.

«وقد تجلت مسألة المسؤولية الأخلاقية للدائنين بوضوح خاص في سياق قروض فترة الحرب الباردة. فعندما قدّم صندوق النقد الدولي

والبنك الدولي قروضًا لموبوتو، الحاكم سيئ السمعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كانا يعلمان — أو كان ينبغي لهما أن يعلما — أن الجزء الأكبر من هذه الأموال لن يُستخدم لتحسين أوضاع السكان الفقراء، بل لتكديس الثروات الشخصية لموبوتو. لقد مُنحت هذه الأموال لضمان بقاء هذا الزعيم الفاسد ضمن المعسكر الغربي. ولهذا، يرى كثيرون أنه من الجور أن يُجبر دافعو الضرائب في بلدان تعاني من حكومات فاسدة على سداد ديون مُنحت لزعماء لا يمثلونهم ولا يخدمون مصالحهم.»

جوزيف ستيغليتز، «العولمة ومساوئها»، 2002

حوّل موبوتو وأفراد دائرته الضيقة خزائن الدولة إلى مورد دائم وغزير لإثراء أنفسهم، وذلك عبر ثلاثة أنماط من اختلاس الأموال: نفقات قانونية، وأخرى غير قانونية، وثالثة مشبوهة. فقد كانت النفقات المصنّفة قانونيًا، مثل المخصصات الرئاسية، تُصرف دون أي آلية رقابة أو محاسبة. أما النفقات غير القانونية، فقد كُشف عنها في تقرير بلومنتال، الذي أُعدّ سرًا ونُشر لاحقًا عام 1982 [20] ، حيث أشار إلى استحالة تتبّع المعاملات المالية للدولة، بسبب عدم وجود أي فصل داخل مؤسسة الرئاسة بين الأموال الخاصة والأموال العامة.

وقد وثّق إروين بلومنتال وجود ما لا يقل عن سبع حسابات مصرفية في الخارج استُخدمت لتحويل أموال مباشرة إلى الحسابات الشخصية لموبوتو أو لتقديم رشاوي لعدد من الشخصيات السياسية. وكانت رسالة بلومنتال حاسمة وواضحة: «إن النظام الفاسد في زائير، بكل مظاهره المنحرفة والبغيضة، وبسوء إدارته واحتياله، سيقضي حتمًا على جميع الجهود التي تبذلها المؤسسات الدولية والحكومات الصديقة والبنوك التجارية من أجل إنعاش الاقتصاد الزائيري وإعادة تأهيله. ولا شك أن موبوتو سيطلق وعودًا جديدة [...] غير أنه لا توجد — وأكرر: لا توجد — أي إمكانية لأن يستعيد دائنو زائير أموالهم في المستقبل المنظور». [21]

ابتداءً من عام 1979، كان الدائنون الرئيسيون لنظام موبوتو، والمرتبطون ارتباطًا وثيقًا بصندوق النقد الدولي، على دراية تامة بالممارسات الاحتيالية التي كان ينتهجها النظام، كما كانوا مدركين للمخاطر الجسيمة المترتبة على الاستمرار في تمويله.

وكما يبيّن التقرير، فقد تمثلت الفئة الثالثة من اختلاس الأموال فيما سُمّي بـ«النفقات الغامضة». إذ شكّل أحد أكبر بنود الميزانية العامة، وهو بند «السلع والخدمات الأخرى»، ما يقارب 18٪ من إجمالي الميزانية وفقًا لدراسة أجراها البنك الدولي عام 1989. وكان هذا البند واسعًا وفضفاضًا إلى حدّ لم تتوافر معه أي معلومات دقيقة حول كيفية توزيع هذه النفقات. وبحسب خبراء البنك الدولي أنفسهم، استُخدم الجزء الأكبر من هذه الأموال في تمويل نفقات ترفية باهظة وشراء تجهيزات عسكرية، الأمر الذي يؤكد أن البنك الدولي كان على علم كامل بالطابع غير المشروع لاستخدام القروض التي كان يمنحها.

ومنذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، بات واضحًا أن الأموال التي تُضخ في زائير، سواء في شكل قروض أو منح، كانت تُختلس بصورة منهجية. فقد كانت هذه الموارد إمّا تُحوَّل مباشرة إلى حسابات مصرفية شخصية في الخارج[22] ، أو تُوظَّف في مشاريع فخمة وغير ملائمة و/أو عديمة الجدوى الاقتصادية، استفاد منها أفراد بعينهم، لكنها لم تسهم بأي حال في إرساء تصنيع مستدام أو تنمية حقيقية للاقتصاد الوطني. وعلى سبيل المثال، كشف مكتب المكاسب غير المشروعة (OBMA)، الذي أُنشئ خلال أعمال المؤتمر الوطني، أن موبوتو حصل على عمولة بنسبة 7٪ من القيمة الإجمالية لمشروع محطة إنغا الكهرومائية. غير أن التحقيق في هذه القضية لم يكتمل بسبب معارضة السلطات المعنية. [23]

ورغم هذه المعطيات، قدّم ج. دي غروت دعمًا نشطًا لنظام موبوتو، وتدخّل في مناسبات عدة لتحسين العلاقات بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من جهة، وموبوتو من جهة أخرى، على الرغم من اطلاعه الكامل على الوقائع التي كشف عنها تقرير بلومنتال، وكذلك على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبها النظام.

ومع ذلك، وفي عام 1994، عند انتهاء ولايته، عبّر دي غروت عن رضاه إزاء عمله في الكونغو-كينشاسا، وذلك في وقت كانت فيه الغالبية الساحقة من الشعب الكونغولي ترزح تحت وطأة الفقر المدقع، وكانت حملات القمع واغتيال المعارضين ظواهر شائعة، فيما كان الاقتصاد الوطني يعيش حالة انهيار شبه كامل.

تطور الدين في الكونغو-كينشاسا خلال دكتاتورية موبوتو

بين عامي 1965 و1969، ارتفع الدين الخارجي للكونغو- كينشاسا [24] من 32 مليون دولار [25] إلى 159 مليون دولار أمريكي. وسُجّلت أول طفرة حقيقية في عام 1970، حين تضاعف حجم الدين تقريبًا بزيادة بلغت نحو 180 مليون دولار. ثم شهد الدين ارتفاعًا جديدًا في عام 1973، تزامنًا مع الارتفاع الكبير في أسعار النحاس وغيره من المواد الأولية في الأسواق العالمية. وفي ظل تدفّق الموارد المالية وتراكم احتياطيات نقدية مهمة، أقدم النظام على الاقتراض المكثف وعلى نطاق واسع.

وشكّلت تلك المرحلة ما يمكن وصفه بـ«العصر الذهبي» للمشاريع الكبرى الباهظة الكلفة، التي تحولت في الواقع إلى فجوات مالية عميقة، إذ لم يكن من المتوقع أن تحقق أي مردودية اقتصادية إلا في أفق زمني بعيد وغير مضمون. وحتى عام 1979، كان الدين يتزايد بمعدل يقارب 700 مليون دولار سنويًا، وكان الجزء الأكبر منه ناتجًا عن قروض من القطاع الخاص. وقد تمثلت المعضلة الأساسية آنذاك في توجيه هذه الموارد إلى استثمارات لا يُنتظر أن تدر عوائدها إلا في مستقبل غير مؤكد، إن تحققت أصلًا.

ولا شك أن قطاعات مثل الطاقة، والنقل، والاتصالات، إلى جانب الأشغال العامة، تُعد ركائز أساسية لأي مسار تنموي، لما لها من دور حيوي في دعم الأنشطة الإنتاجية. غير أن المشاريع المنفذة في هذه المجالات خلال تلك الفترة لم تُبنَ على أسس اقتصادية متينة، سواء من حيث التخطيط الفني، أو آليات التمويل، أو شروط التنفيذ، ما أفقدها فعاليتها التنموية وحوّلها إلى عبء إضافي على الاقتصاد الوطني.

كمثال بارز، لجأت الجهات الزائيرية، وفي مقدمتها الدولة، إلى طلب والحصول على قروض تجارية مرتفعة الكلفة، قصيرة ومتوسطة الأجل، من مؤسسات مالية كان معظمها خاصًا، لتمويل مشاريع لم يكن من الممكن أن تحقق مردودية اقتصادية — في أفضل الأحوال — إلا على المدى

الطويل جدًا. ومن حيث المنطق المالي السليم، كان يفترض أن تُموَّل مثل هذه الاستثمارات في البنية التحتية بقروض طويلة الأجل وبفوائد ثابتة، وهي شروط لا تتوافر عمليًا إلا في إطار القروض بين الدول، حيث تُمنح عادة بشروط تفضيلية.

غير أن لا المدين ولا الدائن التزما بالانضباط المالي الأساسي، الذي يقتضي مواءمة شروط القرض مع طبيعة المشروع الممول. ويُعدّ مشروع سد إنغا مثالًا صارخًا على ذلك: فقد جرى تمويل هذا السد، الذي كان يُفترض أن يزوّد كامل زائير والدول المجاورة بالطاقة الكهربائية، بقرض تجاري متوسط الأجل، في حين استغرق تشييده قرابة عشر سنوات، وكان من الممكن تقدير مسبقًا أنه لن يبلغ مرحلة الربحية إلا بعد عشرين أو ثلاثين عامًا. ونتيجة لذلك، لم يكن بالإمكان سداد القرض الأول إلا عبر اللجوء إلى قروض جديدة، ما أدخل البلاد في حلقة مفرغة من الاستدانة.

ومع مرور الوقت، أصبحت الوضعية المالية غير قابلة للاستمرار، وعجزت زائير عن الالتزام بآجال السداد. وزادت الأزمة حدة بفعل عوامل خارجية، تمثلت في ارتفاع أسعار النفط وتراجع أسعار النحاس. وعندما قررت زائير تعليق سداد ديونها، تدخل صندوق النقد الدولي ووقّع معها برنامج تثبيت أولي، مصحوبًا بالشروط التقليدية للصندوق، ولا سيما فيما يتعلق بسياسة الصرف. وشملت هذه التدابير تخفيض قيمة العملة، وإجراءات تقشفية في الميزانية، إلى جانب ضمانات موجهة لتأمين سداد الديون. كما وافق الدائنون على تأجيل استحقاقات القروض وإعادة جدولة مجمل الدين الزائيري.

وخلال الفترة الممتدة بين 1976 و1981، أُعيد التفاوض بشأن ديون زائير أربع مرات في إطار نادي باريس، بمبلغ إجمالي بلغ 2.25 مليار دولار أمريكي (موقع نادي باريس على الإنترنت : www.clubdeparis.org). كما وقّعت زائير، بين عامي 1976 و1983، ثلاث اتفاقيات للتكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي. وفي عام 1983، جرت إعادة التفاوض على ديونها للمرة الخامسة، حيث أُعيدت جدولة مبلغ قدره 1.49 مليار دولار.

ويثير في هذا السياق السخاء الذي أبداه صندوق النقد الدولي تجاه زائير آنذاك قدرًا كبيرًا من الاستغراب، رغم تخلفها المتكرر عن السداد وعدم التزامها بشروط الصندوق. فبين عامي 1979 و1984، لم يشهد الدين العام الزائيري سوى زيادة طفيفة، في ظل سعي البلاد إلى الوفاء بالتزاماتها، وكان صافي التحويلات المالية إيجابيًا بالكاد. وبوجه عام، استُخدمت الأموال التي حوّلها الدائنون إلى زائير أساسًا لخدمة الدين القائم، لا لتمويل التنمية.

غير أن الوضع تغيّر مجددًا بين عامي 1984 و1990، إذ ارتفع الدين العام بنسبة 70٪ بالقيم الثابتة. وفي الوقت نفسه، حصلت زائير، بين عامي 1982 و1988، على قروض من صندوق النقد الدولي بلغت 600 مليون دولار، ومن البنك الدولي نحو 650 مليون دولار، إضافة إلى ما يقارب 3 مليارات دولار من الحكومات الغربية، في حين امتنعت البنوك التجارية عن مواصلة الإقراض. وخلال هذه الفترة نفسها، ورغم التحذيرات الصريحة التي أطلقها إروين بلومنتال، ممثل صندوق النقد الدولي، جرى تقديم زائير باعتبارها «نموذجًا للتلميذ المطيع» للصندوق. ولا يمكن تفسير هذا التساهل الخارجي إلا في ضوء اعتبارات سياسية وجيوستراتيجية بحتة.

من أبرز الحالات، رغم التحذيرات الصادرة عن سفير الولايات المتحدة حول صعوبة مراقبة تخصيص المساعدات الخارجية المقدمة، حظي نظام موبوتو بدعم كامل من الحكومة الأمريكية. فقد طلب الرئيس رونالد ريغان مضاعفة المساعدات العسكرية لمكافأة موبوتو على دعمه للقوات الأمريكية في تشاد. [27] وفي عام 1987، وبضغط من الولايات المتحدة، أقر صندوق النقد الدولي قرضًا للتكيف الهيكلي، رغم اعتراض كبار المسؤولين في الصندوق على هذه الخطوة. في الوقت نفسه، سمح موبوتو للقوات الأمريكية باستخدام أراضيه وقواعده العسكرية لتنفيذ عمليات عسكرية في أنغولا. [28]

قبل عام 1986، كانت الأموال المقترضة تُستخدم أساسًا لسداد الديون، مما حد بشكل كبير من إمكانيات الاستثمار التنموي. فقد بلغت الميزانية الإجمالية للاستثمارات نحو 65 مليون دولار في عام 1985، ثم خُفضت لاحقًا إلى 40 مليون دولار. ومع استعادة شعبية مشاريع الاستثمار، ارتفعت الديون العامة لزائير بشكل ملحوظ.

اعتبارًا من عام 1990، أصبح نظام موبوتو معزولًا على الساحة الدولية. فقد أدى سقوط جدار برلين إلى نهاية الحرب الباردة، مما قلّص الاهتمام الغربي بموبوتو كحليف استراتيجي. ومنذ ذلك الحين، توقفت مدفوعات المساعدات لنظامه، وأصبح صافي التحويلات إلى زائير سلبيًا اعتبارًا من عام 1990، كما أوضح تقرير البنك الدولي الصادر عام 1996 [29] . ويشير التقرير إلى أن زائير دفعت في عام 1994 مبلغًا يزيد بمقدار 201 مليون دولار عن التمويل الذي تلقتها من المؤسسات المالية الدولية.

وفي عام 1991، قطع صندوق النقد الدولي علاقاته مع زائير، وتبع البنك الدولي هذا القرار في عام 1993. وبغياب التمويل الخارجي الجديد، فقدت زائير السيولة اللازمة لخدمة ديونها، واضطرت إلى تعليق السداد في عام 1994. وأسهم ارتفاع أسعار الفوائد والغرامات في زيادة حجم الديون بشكل كبير.

يمكن اعتبار هذه الديون ديونًا بغيضة، إذ تم التعاقد عليها من قبل ديكتاتور استبدادي مثل موبوتو، وكان من المفترض أن تُلغى بالكامل فور انهيار نظامه.

حققت الشركات البلجيكية الخاصة مكاسب منهجية من العلاقات الاقتصادية والسياسية بين بلجيكا والكونغو

وقد عبّر عن هذا الواقع جاك دي غروت بنفسه في خطاب ألقاه عام 1986 أمام مجموعة من قادة الشركات البلجيكية، ونُشر لاحقًا في نشرة اتحاد الشركات البلجيكية.

«وفقًا لتفسيره، تُقاس المزايا التي تجنيها بلجيكا من مشاركتها في أنشطة مؤسسات مجموعة البنك الدولي — كما هو الحال مع جميع الدول الأعضاء — بالمنظور المالي البحت، أي العلاقة بين إجمالي المبالغ التي خصصتها المؤسسة الدولية للتنمية أو البنك الدولي لدعم شركات بلد ما عند توقيع العقود، من جهة، ومساهمات ذلك البلد في رأس مال البنك وموارد المؤسسة الدولية للتنمية، من جهة أخرى. وبعبارة أخرى، تمثل العائدات المالية نسبة ما تحصل عليه الشركات من بيع المعدات أو تقديم الخدمات الاستشارية إلى مساهمة بلجيكا في موارد المؤسسة ورأس مال البنك.

تشير البيانات إلى أن العائدات المالية التي تحققها مؤسسات البنك الدولي للبلدان

الصناعية كانت مرتفعة ومتزايدة باستمرار؛ فقد ارتفعت النسبة الإجمالية للبلدان الصناعية من 7 دولارات مقابل كل دولار مستثمر في نهاية عام 1980 إلى نحو 10.5 دولارات في نهاية عام 1984. بعبارة أخرى، مقابل كل دولار استثمر في النظام، كانت البلدان الصناعية تسترد سبعة دولارات في البداية، ثم ارتفعت إلى أكثر من عشرة دولارات بعد أربع سنوات[30].»

بعد انتهاء ولاية دي غروت في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

أكّد دي غروت في مقابلة أجرتها بياتريس ديلفو مع صحيفة Le Soir في مارس 1994 الدور المحوري الذي لعبه في توجيه السياسة الاقتصادية البلجيكية، لا سيما في تبني البرنامج النيوليبرالي في الثمانينيات. عندما سألت ديلفو: «لقد لعبت، من واشنطن، دورًا رئيسيًا في توجيه السياسة الاقتصادية البلجيكية. هل قدمت ضمانة صندوق النقد الدولي للتحول الاقتصادي في أوائل الثمانينيات، بالتعاون الوثيق مع مجموعة بوبهان؟» [31] أجاب دي غروت بثقة: «بالتأكيد، وأنا فخور جدًا بذلك، بل وأشعر بارتياح شديد تجاهه. في ذلك الوقت، أنجزنا دراسات مكّنتنا من تحديد الخيارات الاقتصادية الرئيسية لبلجيكا، والتي نوقشت لاحقًا مع ألفونس فيربلايتس[32] وشخصيات أخرى بارزة، من بينهم ويلفريد مارتنز. [33]»

تعكس هذه التصريحات بوضوح الروابط الوثيقة التي كانت تربط شخصيات مثل دي غروت بالقادة السياسيين الرئيسيين في بلجيكا. كما تكشف اعترافاته بأن استقلالية البنك الوطني البلجيكي كانت مجرد واجهة، إذ كانت السياسة النقدية تحددها دائرة ضيقة وغير شفافة للغاية، تضم أطرافًا فاعلة رئيسية تشمل رئيس الوزراء، ومحافظ البنك الوطني، ورئيس النقابات المسيحية، وممثلي إدارة الشركات الكبرى، وجميعهم كانوا على تواطؤ وثيق مع صندوق النقد الدولي.

موقف بلجيكا في مرحلة ما بعد سقوط موبوتو

انخرطت بلجيكا في عملية تبييض الديون البغيضة التي راكمها نظام موبوتو. بدل الإقرار بعدم شرعية تلك الديون ووجوب شطبها، ساهمت في بلورة آلية مالية وقانونية معقّدة صُممت على نحو يُفضي إلى إلحاق الضرر بالشعب الكونغولي، في مقابل حماية مصالح الدائنين الذين سبق لهم دعم النظام المنهار.

عقب سقوط موبوتو، ورغم النداءات المتكررة التي أطلقتها CADTM ومنظمات أخرى، امتنعت الحكومة البلجيكية عن اتخاذ أي خطوات جدية لمساندة الشعب الكونغولي في استعادة الأموال التي اختلسها موبوتو وأفراد دائرته، والتي جرى توظيف جزء منها في شكل أصول نقدية أو عقارية داخل بلجيكا. وعلى النقيض من ذلك، بادرت دول مثل سويسرا، وللمرة الأولى، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الاتجاه. غير أن تشابك المصالح والروابط الوثيقة التي جمعت الطبقة الحاكمة البلجيكية بعشيرة موبوتو حال دون أي تحرك فعلي، رغم محاولات محدودة قام بها بعض القضاة.

في مرحلة لاحقة، تحولت بلجيكا فعليًا إلى طرف مشارك في تبييض الديون البغيضة التي خلّفها نظام موبوتو. وبدل الاعتراف بعدم مشروعيتها والسعي إلى إلغائها، انخرطت في إنشاء آلية معقدة، محكوم عليها بالفشل من منظور مصالح الشعب الكونغولي، لكنها تضمن في المقابل انتصار الدائنين الذين أسهموا في دعم النظام السابق واستمراره.

[34]

إريك توسان، الاثنين 27 يناير 2025

• ترجمة: سنيك أربوستو وكريستين باغنول.

27 يناير:

https://internationalviewpoint.org/spip.php?article8832

حاشية

[1] كوليت براكمن، "الكونغو: وفاة لومومبا. المناقشة النهائية في مجلس النواب حول مسؤولية بلجيكا في اغتيال باتريس لومومبا. ما وراء الندم، اعتذار بلجيكا. مراجع: الحقيقة كطريق وحيد للخروج. فان ليردي المتمرد"، 6 فبراير 2002 https://plus.lesoir.be/art/congo-la-mort-de-lumumba-noir-ultime-debat-a-la-chambre_t-20020206-Z0LGFG.html (بالفرنسية)

[2] فيليكس رولان مومي (1925-1960)، أحد قادة النضال ضد الاستعمار والإمبريالية في الكاميرون، اغتيل بأمر من فرنسا في جنيف في 3 نوفمبر 1960.

[3] سعيد بواماما، شخصيات الثورة الأفريقية ، لا ديكوفرت، 2014، 300 صفحة.

[4] انظر ملخص كلمة جان فان ليردي في مؤتمر عقد في بروكسل في أكتوبر 1995 تكريماً لإرنست ماندل: http://www.ernestmandel.org/new/sur-la-vie-et-l-œuvre/article/dernier-hommage-a-ernest-mandel

[5] سعيد بواماما، شخصيات الثورة الأفريقية ، لا ديكوفرت، 2014، ص. 160-177.

[6] فيليب ديكرين، « أفريقيا السوداء بأسرها تردد أصداء الموضوعات الأفريقية التي تم الترويج لها في أكرا » في Le Monde diplomatique، فبراير 1959 https://www.monde-diplomatique.fr/1959/02/DECRAENE/22920

[7] أرشيف ومركز أبحاث الاغتيالات، تقرير مؤقت: مزاعم مؤامرات اغتيال تورط فيها قادة أجانب، III, A، الكونغو. http://www.aarclibrary.org/publib/church/reports/ir/html/ChurchIR_0014a.htm تمت زيارة الموقع في 15 يناير 2021

[8] سعيد بواماما، شخصيات الثورة الأفريقية ، لا ديكوفرت، 2014، ص. 160-177.

[9] « اعترافات بقتل باتريس لومومبا »، https://www.thomassankara.net/les-aveux-du-meurtre-de-patrice-lumumba/

[10] إريك توسان، البنك الدولي: تاريخ نقدي. بلوتو، 2022، https://www.cadtm.org/The-World-Bank-A-Critical-History .

[11] المستعمرات التي منحها البنك الدولي قروضًا هي، في بلجيكا، الكونغو البلجيكي ورواندا وبوروندي؛ في المملكة المتحدة، شرق إفريقيا (بما في ذلك كينيا وأوغندا وتنزانيا المستقبلية) وروديسيا (التي أصبحت زيمبابوي وزامبيا) وكذلك نيجيريا، التي يجب أن نضيف إليها غيانا البريطانية في أمريكا الجنوبية؛ في فرنسا، الجزائر والغابون وغرب إفريقيا الفرنسية (موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسي الذي أصبح مالي غينيا-كوناكري، ساحل العاج، النيجر، فولتا العليا التي أصبحت بوركينا فاسو، داهومي التي أصبحت بنين).

[12] KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. La Banque mondiale, son premier demi-siècle , Volume 1, p. 685-686.

[13] يمكن استنتاج حقيقة أن بلجيكا استفادت من قروض في الكونغو البلجيكي من جدول نُشر في التقرير السنوي الخامس عشر للبنك الدولي للعام 1959-1960. BIRD (البنك الدولي)، التقرير السنوي الخامس عشر 1959-1960، واشنطن العاصمة، ص. 12.

[14] المادة 92، انظر http://polandpoland.com/treaty_versailles.html .

[15] SACK, Alexandre Nahum, Les Effets des Transformations des Etats sur leurs Dettes Publiques et Autres Obligations financières , Recueil Sirey، باريس، 1927. ص. 158.

[16] المصدر: Recueil de traités ، رقم 4، 1919، ص. 26. مقتبس من Sack، ص. 162.

[17] في عام 2013، كرست كتابًا لهذه الشخصية: La vie et les crimes d'un homme exemplaire (حياة وجرائم رجل نموذجي) ، https://cadtm.org/The-Life-and-Crimes-of-an-Exemplary-Man. على الرغم من أنها مجرد حكايات، إلا أن قائمة الأوسمة الممنوحة لجاك دي غروت كاشفة إلى حد ما: فهو ضابط كبير في وسام ليوبولد الأول في بلجيكا، وهو ثاني أعلى وسام بلجيكي؛ ومنحه موبوتو وسام السعفة الذهبية في زائير؛ وهو أيضًا ضابط كبير في وسام أورانج-ناسو (لوكسمبورغ)، وحاصل على وسام الاستحقاق في النمسا، ومُنح النجمة الحمراء في المجر.

[18] تجدر الإشارة إلى أن موبوتو، في ذروة سلطته، كان يطلق على نفسه اسم "موبوتو سيسي سيكو كوكو نغبيندو وا زا بانغا" (الذي يعني موبوتو المحارب الذي لا يقهر والذي ينتقل من انتصار إلى آخر).

[19] كتب مؤرخو البنك أنه في عام 1982، "انجذبت البنك إلى مكر موبوتو ووعده بالإصلاح، وإلى ضغوط الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا، فشرعت في برنامج طموح لإقراض زائير" في Devesh Kapur, John P. Lewis, Richard Webb، البنك الدولي، نصف قرنه الأول، 1997 المجلد 1: التاريخ، ص. 702.

[20] في عام 1978، أرسل صندوق النقد الدولي إروين بلومنتال إلى البنك المركزي لزائير من أجل تحسين أدائه. في يوليو 1979، استقال بعد أن تلقى تهديدات بالقتل من مقربين من موبوتو.

[21] إروين بلومنتال، "زائير: تقرير عن مصداقيتها المالية"، 7 أبريل 1982، مخطوطة مطبوعة، ص. 19.

[22] حتى أن موبوتو تمكن من اعتراض أموال قبل وصولها إلى الخزينة العامة، كما كان الحال على سبيل المثال مع مبلغ 5 ملايين دولار الذي منحته المملكة العربية السعودية في عام 1977 (إيمانويل دونجيا، موبوتو وأموال زائير، 1992، لارماتان، ص. 157).

[23] ستيف أسكين وكارول كولينز، "التواطؤ الخارجي مع الكليبتوقراطية: هل يمكن لزائير استعادة ثروتها المسروقة؟" في African Political Economy، 1993، رقم 57، ص. 77.

[24] "مشكلة الديون الخارجية المستمرة لزائير"، العدد 11، ديسمبر 1980، ص. 44-47. L'ENTREPRENEUR. 1980

[25] يمثل مبلغ 32 مليون دولار الديون التي فرضتها بلجيكا والبنك الدولي على الكونغو بالتواطؤ مع نظام موبوتو. كما ذكرنا سابقًا، في الخمسينيات، اقترضت بلجيكا 120 مليون دولار من البنك الدولي لتمويل مشاريعها الاستعمارية في الكونغو البلجيكي. لم تسدد بلجيكا سوى جزء من هذا القرض عندما حصل الكونغو على استقلاله في 30 يونيو 1960. جرى تحويل الرصيد المتبقي (32 مليون دولار) إلى الكونغو عندما أقام موبوتو ديكتاتوريته في عام 1965.

[26] المرجع نفسه، ص. 347.

[27 ديون الكونغو البغيضة : القروض الخارجية وهروب رأس المال ، قسم الاقتصاد، جامعة ماساتشوستس.] NDIKUMANA, Léonce and BOYCE, James. 1997.

[28] المرجع نفسه، ص. 17.

[29] المرجع نفسه، ص. 18.

[30] فبراير 1986، ص. 496-497.

[31] كانت مجموعة Poupehan عبارة عن جماعة ضغط مؤلفة من كبار القادة السياسيين المحافظين في الحزب المسيحي الاجتماعي البلجيكي، والتي لعبت دوراً رئيسياً في الانتقال إلى النيوليبرالية. انظر http://archives.lesoir.be/les-fantomes-de-poupehan-liberaux-et-fdf-veulent-enquet_t-19910917-Z04EPV.html

[32] كان ألفونس فيربلايتس محافظ البنك الوطني البلجيكي وعضو في الحزب المسيحي الاجتماعي الفلمنكي.

[33] ويلفريد مارتنز، رئيس الوزراء المسيحي الاجتماعي الذي طبق سياسات نيوليبرالية بالتحالف مع الحزب الليبرالي.

[34] مصدر الملحقين: إريك توسان، « رد على رسالة فيليب، ملك بلجيكا، بشأن مسؤولية بلجيكا في استغلال الشعب الكونغولي » .

https://www.europe-solidaire.org/spip.php?article73549

خطاب باتريس لومومبا في البرلمان بعد خطابي الملك بودوان والرئيس جوزيف كاسافوبو، في يوم إعلان استقلال جمهورية الكونغو.

رجال ونساء الكونغو،

مناضلو الاستقلال المنتصرون،

أتوجّه إليكم بتحية باسم الحكومة الكونغولية.

أدعوكم جميعًا، أيها الرفاق الذين ناضلتم بلا هوادة في صفوفنا، إلى أن تجعلوا من يوم 30 يونيو 1960 تاريخًا خالدًا، منقوشًا في وجدانكم إلى الأبد؛ يومًا ترؤون معانيه بفخر لأبنائكم، ليحملوا بدورهم قصة كفاحنا المجيد من أجل الحرية إلى أحفادهم وأجيالهم القادمة.

وإن كان استقلال الكونغو قد أُعلن اليوم باتفاق مع بلجيكا، الدولة التي نعاملها على قدم المساواة، فإن أي كونغولي لن ينسى أن هذا الاستقلال لم يكن منحة، بل ثمرة نضال طويل، عنيد وملهم، خضناه يومًا بعد يوم، دون أن نهاب الحرمان أو المعاناة، ودون أن نبخل بقوتنا أو بدمائنا.

لقد كان كفاحًا قاسيًا، امتزجت فيه الدموع بالنار والدم. ونحن نعتز به لأنه كان كفاحًا عادلًا ونبيلًا وضروريًا، وضع حدًا لعبودية مهينة فُرضت علينا قسرًا. ذلك كان قدرنا طوال ثمانين عامًا من الاستعمار، ولا تزال جراحه مفتوحة ومؤلمة، عصيّة على النسيان.

عانينا من العمل القسري مقابل أجور لا تسد جوعًا، ولا توفّر كساءً، ولا تضمن سكنًا لائقًا، ولا تسمح بتنشئة أطفالنا بكرامة.

وكنا، صباحًا ومساءً، عرضة للسخرية والإهانة والضرب، فقط لأننا سود. من ينسى أن السود كانوا يُخاطَبون بصيغة الاحتقار، بينما كانت صيغة الاحترام حكرًا على البيض؟

رأينا أراضينا تُنتزع باسم قوانين زائفة لا تعترف إلا بحق القوة.

لم ننسَ يومًا أن القانون لم يكن واحدًا للجميع، بل كان لينًا مع البيض، وقاسيًا وغير إنساني مع السود. تحمّلنا الاضطهاد بسبب آرائنا السياسية ومعتقداتنا الدينية، ونُفينا من أرضنا، حتى غدا مصيرنا أحيانًا أشد قسوة من الموت ذاته.

وأن دور السينما والمطاعم والمتاجر "الأوروبية" كانت محرّمة علينا؛ وأن السود كانوا يُجبرون على السفر في عنابر السفن، تحت أقدام البيض الجالسين في كبائنهم الفاخرة.

ومن ينسى الرصاص الذي حصد أرواح إخوتنا، أو الزنازين التي أُلقي فيها بلا رحمة كل من رفض الخضوع لنظام الظلم والقهر والاستغلال الذي جعله المستعمرون أداة لسيطرتهم؟

لكننا اليوم، نحن الذين اختارنا ممثلوكم لقيادة الوطن، نحن الذين ذقنا جسديًا وروحيًا ويلات القهر الاستعماري، نقول لكم: إن هذا العهد قد انتهى. لقد وُلدت جمهورية الكونغو، وأصبح مصير وطننا بين أيدي أبنائه.

أيها الإخوة، لنفتح معًا صفحة جديدة، صفحة معركة سامية تقود بلادنا نحو السلام والازدهار والعظمة. معًا سنُقيم العدالة الاجتماعية، ونضمن لكل عامل أجرًا منصفًا. معًا سنُثبت للعالم ما يستطيع الإنسان الأسود أن ينجزه حين يعمل في حرية كاملة، وسنجعل من الكونغو فخرًا لإفريقيا.

سنحرص على أن تعود ثروات أرضنا بالنفع الحقيقي على شعبنا. سنراجع القوانين الجائرة ونضع تشريعات عادلة ونبيلة. سنضع حدًا لقمع حرية الفكر، ونكفل لجميع المواطنين الحريات الأساسية التي نصّ عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

سنقضي على كل أشكال التمييز، أيا كان مصدرها، ونضمن لكل فرد مكانة تليق بكرامته الإنسانية وعمله وإخلاصه للوطن. وسنرسّخ السلام، لا بالقوة والسلاح، بل بالوئام وحسن النية.

وفي هذا المسار، أيها المواطنون الأعزاء، نعتمد على طاقاتنا الهائلة وثرواتنا الكبيرة، كما نرحّب بتعاون الدول الصديقة، متى كان قائمًا على الاحترام المتبادل، لا على فرض الإملاءات أو الوصاية.

حتى بلجيكا، التي استخلصت دروس التاريخ ولم تعد تعارض استقلالنا، أبدت استعدادها لتقديم الصداقة والمساعدة، وقد وُقّعت لهذا الغرض اتفاقية بين دولتين متساويتين ومستقلتين. ونحن واثقون من أن هذا التعاون سيكون مفيدًا للطرفين، مع التزامنا الدائم باليقظة واحترام تعهداتنا الحرة.

وهكذا، داخليًا وخارجيًا، ستكون الكونغو الجديدة — جمهوريتنا العزيزة — دولة حرة، غنية، ومزدهرة. ولتحقيق ذلك دون إبطاء، أطلب منكم جميعًا، مشرّعين ومواطنين، أن تقدّموا كل الدعم الممكن.

أدعوكم إلى تجاوز الخلافات القبلية، فهي تضعفنا وتعرّضنا للاحتقار في الخارج. وأدعوكم إلى عدم التردد في بذل أي تضحية تضمن نجاح مشروعنا الوطني العظيم. وأطالبكم باحترام أرواح وممتلكات المواطنين والأجانب المقيمين على أرضنا: فمن يسيء السلوك تُحاسبه العدالة، ومن يحترم قوانيننا فله مكانه بيننا، لأنه يساهم بدوره في ازدهار الوطن.

إن استقلال الكونغو ليس سوى خطوة حاسمة على طريق تحرير القارة الإفريقية بأسرها. وحكومتنا، حكومة الوحدة الوطنية والشعبية، ستكون في خدمة الوطن. وأدعو كل الكونغوليين، رجالًا ونساءً وأطفالًا، إلى العمل الجاد لبناء اقتصاد وطني يضمن استقلالنا الاقتصادي.

المجد الأبدي لمقاتلي التحرير الوطني! عاش الاستقلال والوحدة الإفريقية! عاشت الكونغو الحرة، المستقلة، ذات السيادة!

استمع هنا: youtube.com/watch?v=dVZ1Gz9YFHY
المصدر: SPEECH AT THE CEREMONY OF THE PROCLAMATION OF THE CONGO'S INDEPENDENCE by Patrice Lumumba June 30, 1960